الحماية القانونية للموروث السياحي بين تحقيق التنمية ومخاطر الهدر

Legal protection of the tourism heritage between achieving development and risking waste

بن عائشة نبيلة [1] ، شريفي مسعود[2]

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية (الجزائر)، nabila.benaicha@gmail.com

معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر3(الجزائر)، cherifi_messaoud@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:11/12/2019 تاريخ القبول:07/12/2021 تاريخ النشر: ديسمبر/2021

الملخص:

تتمتع الجزائر بموروث ثقافي متعدد وهائل يعكس الهوية الوطنية و الإنسانية عبر مراحل تاريخية مختلفة و هو يشمل الموروث المادي و اللامادي، تم تصنيف العديد منها من طرف منظمة اليونسكو كتراث إنساني عالمي، و هذا ما من شانه أن يساهم في تطوير القطاع السياحي لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي وحتى البيئي، خاصة بعد أن بدأت الدول تنظر للسياحة كبديل اقتصادي ويساهم في ترقية الناتج المحلي وتحقيق تنمية مستدامة، فانتهجت الجزائر مخطط توجيهي للتهيئة السياحية كبرنامج شامل استراتيجي للمدى الطويل لتشجيع وتطوير القطاع السياحي وذلك باستغلال الموروث الثقافي بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة على ضوء القانون الجزائري، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها حتى لا تتعرض للضياع في ظل أطر قانونية نظمها المشرع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الموروث السياحي، الموروث الثقافي المادي و اللامادي، التنمية السياحة المستدامة، النشاط السياحي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

Abstract:

Algeria has a tremendous multi-cultural heritage that reflects the national and human identity through different historical stages and it includes the tangible and intangible heritage, many of which were classified by UNESCO as a global human heritage, and this would contribute to the development of the tourism sector because of its importance in achieving growth Economic, political, social, and even environmental, especially after countries began to view tourism as an economic alternative and contribute to promoting domestic product and achieving sustainable development, Algeria adopted a guiding scheme for tourism preparation as a comprehensive strategic

المؤلف المرسل: بن عايشة نبيلة ، الإيميل: **nabila.benaicha@gmail.com**

program for the long term to encourage and develop the tourism sector by exploiting A cultural heritage to ensure sustainable development in the light of Algerian law, but at the same time preserves civilized reality, the necessary environmental pattern, biological diversity, and all the requirements of life and its systems so as not to be lost in light of the legal frameworks organized by the Algerian legislator.

Key words: tourism heritage, tangible and intangible cultural heritage, sustainable tourism development, tourism activity, tourism planning guideline**.**

مقدمة

يعتبر القطاع السياحي بديلا اقتصاديا من شأنه المساهمة في الدخل الوطني من خلال الايرادات السياحية بالعملة الصعبة و توفير اليد العاملة و القضاء على البطالة، و تولي الجزائر عناية هامة للقطاع السياحي[1] ، خاصة بعدمااعتراف للجزائر على أنها الأرض التي احتضنت الإنسان ما قبل التاريخ من مناطق الطاسيلي و الاهقار...و تشهد عليها الرسوم الصخرية و بقايا الكائنات البشرية، والحيوانات التي تم اكتشافها كما أنها تحتضن أكبر متحف مفتوح موجود في الصحراء الكبرى، وتعدّ الجزائر موطن الحضارات التي ما تزال بصمة كل منها خالدة من الحضارة النوميدية التي خلفت آثار ونصب تذكارية حاضرة عبر كل المناطق إلى الحضارة الفينيقية التي ما تزال مقابرها منتشرة و الحضارة القرطاجية والنصيب الأكبر من المدن الأثرية يرجع إلى الحضارة الرومانية، أما الحضارة الإسلامية فتتمركز آثارها بنسبة كبيرة عبر التراب الوطني، الأمر الذي جعل الجزائر تمتلك مواقع تاريخية ذات سمعة عالمية.

كما تتباهى الجزائر بموروث ثقافي محلي ثري و غني جدا يبرز من خلال العادات والتقاليد المحلية على غرار الاحتفالات و الأعياد المحلية السنوية.

وتداركا للتأخر المسجل في القطاع السياحي عمدت الجهات الوصية على وضع سياسة سياحية جديدة طموحة وفعالة ، و الاعتماد على مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية و المتزامنة مع مبادئ السياحة المستدامة وحمايتها ، وتكييف السياسة السياحية في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، ودون أن ننسى إعطاء أهمية للتراث الثقافي لجذب السياح الذي لابد من اهتمام به ، ومن خلال ذلك تطرح الإشكالية التالية : **إلى أي مدى وفق المشرع في إرساء قواعد قانونية متكاملة ومتجانسة تهدف إلى تنظيم و حماية الموروث السياحي في الجزائر لتحقيق تنمية مستديمة كبديل اقتصادي؟.**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بصناعة التنمية السياحية ؟
- ماهي أنواع التراث الثقافي المشمول بالحماية القانونية ؟
- كيف يمكن أن يكون الاهتمام بالموروث الثقافي دافعا لترقية السياحة في الجزائر؟

– ما أهمية الحفاظ وتبيين الموروث الثقافي في تطوير السياحة التراثية ؟
– ماهي النتائج المرجوة من الاهتمام بالسياحة التراثية في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية و التساؤلات الفرعية اعتمدنا المزج بين منهجين تمثل المنهج الأساسي في المنهج الوصفي أما المنهج المساعد فهو المنهج التحليلي باعتبارهما من بين انسب المناهج لمثل هذه الدراسات، لان هذه الدراسة تحتاج في بعض جوانبها للوصف، و يكمله المنهج التحليلي اذ نحتاجه في تحليل النصوص القانونية و التعليق عليها.
فقمنا بتقسيم الموضوع الدراسة إلى مبحثين أساسيين هما:
المبحث الأول: تنوع الموروث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.
المبحث الثاني: الاستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر.

المبحث الأول: تنوع الموروث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

يتضمن تنوع الموروث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية نقطتين أساسيتين هما الأولى ماهية صناعة التنمية السياحية وثانيهما أهمية الموروث الثقافي في التنمية السياحية.

المطلب الأول: ماهية صناعة التنمية السياحية.

يتوضح لنا ماهية صناعة التنمية السياحية من خلال التطرق إلى ثلاث نقاط أساسية، النقطة الأولى في تحديد مفهوم صناعة التنمية السياحية ، والنقطة الثانية في أهداف التنمية السياحية المستدامة، أما النقطة الثالثة تتمثل في انعكاسات التنمية السياحية المستدامة.

الفرع الأول: تحديد مفهوم صناعة التنمية السياحية.

تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر و الإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي ، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية [2] ، وحسب منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة فان السياحة هي نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط ...و السائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومتر على الأقل من منزله ...و يرى البعض نقدا على التعريف السابق ان السياحة لم تعد كما كانت منذ سنوات فقد تشعبت فروعها وتداخلت و أصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية.

وقد أورد المشرع العديد من المفاهيم بالسياحة في القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة والسياحة [3] ، حيث جاء في المادة 3 منه عدة تعاريف نذكر منها :" تعريف النشاط السياحي : بأنه كل خدمات تسويق أسفارأو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله ..".
كما عرفت منطقة التوسع السياحي على أنها " كل منطقة او امتداد لإقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية او ثقافية و بشرية و إبداعية مناسبة للسياحة و يمكن استغلالها ".

أما الموقع السياحي فقد عرفته المادة السابقة على انه " كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره او بما يحوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية و الذي يجب تثمين أصالته و المحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان ..."

بينما عرف المشرع في المادة الثانية من القانون 03/03 المتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية [4] ان المنطقة المحمية هي " جزء من منطقة التوسع او موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية"، ولهذا فالسياحة هي أكثر الصناعات نموا وأكثرها رسوخا. [5]

وقد جاء في المادة 02 من القانون 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، تعريف للمنطقة المحمية على أنها " هي إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة يحددها هذا القانون من اجل حماية الحيوان والنبات و الأنظمة البيئية البرية و البحرية و الساحلية و/او البحرية المعنية".[6]

ولذا يأخذ مفهوم التنمية السياحية المستدامة عدة مقاربات ووجهات نظر، ويمكن التطرق في تعريفها إلى أنها إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا و عمرانيا، ولا سيما الأقاليم التي لديها مقومات اقتصادية مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية، في حالة التخطيط لتمنيتها واستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع، على أن يأخذ بنظر الاعتبار المحافظة على البيئة من التلوث، وعليه فإن التنمية السياحية المستدامة في الدول ذات الإمكانيات السياحية تسعى إلى استغلال هذه الإمكانيات سواء كانت طبيعية أو بشرية لتحقيق الموازنة الاقتصادية المرجوة منها وتغطية الطلب السياحي الداخلي والخارجي، [7] وهذا ما نجده في الجزائر لكن لم يتم استغلالها بالشكل الكافي خاصة و أن الجزائر لها إمكانيات سياحية متنوعة لكبر مساحتها الجغرافية، دون ان ننسى وجود أماكن سياحية عصرية تصنع المستقبل على المستوى العالمي كالطاسيلي، و ان الثقافة السياحية تشكل الميزة التنافسية للجزائر بالمقارنة مع الوجهات السياحية المتوسطية الأخرى، و بعد تصنيف الجزائر من طرف اليونيسكو بامتلاكها و تمتعها بتراث مادي و غير مادي حاضر الذي يعكس العادات و التقاليد و يختلف من ولاية الى ولاية أخرى، مع وجود بنية تحتية قوية و قرب الجزائر من الأسواق المصدرة للسياحة في العالم. [8]

الفرع الثاني: أهداف التنمية السياحية المستدامة.

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشاريع السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة

لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البني التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل أهم أهداف التنمية السياحية المستدامة فيما يلي [9]:

- حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
- تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة من حيث حق الاستفادة من الموارد البيئية والمداخيل؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي تنويع الاقتصاد؛
- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.[10]

ولذا تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا في عناصر النشاط الاقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي (الدول المستقبلة) [11].

فتأثير التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية يكون برواج صناعة السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها، اذ يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المنشغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق.

الفرع الثالث: انعكاسات التنمية السياحية المستدامة.

ولا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الانفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة (مباشرة، غير مباشرة)، الأمر الذي يتولد عن ذلك الانفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها [12].

فمن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت هذه الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة، فقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

ومعظم الدراسات التي أجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة على تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق، سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة، لذلك نجد أن التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي وقطاع المصارف والتأمين... إلخ.

وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة ستؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الإنتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي على هذه المنتجات، وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة، تعني أن كل زيادة في الاستهلاك من فترة إلى أخرى تتطلب كما إضافيا من الاستثمار والعمالة. وذلك لزيادة الإنتاج بنفس زيادة الاستهلاك أو لزيادة العرض بنفس المستوى في الزيادة في الطلب.

ويبدو من الطبيعي والمنطقي أن زيادة حجم الحركة الفندقية نتيجة ارتفاع معدل التدفق للسائحين إلى المقصد السياحي تعني زيادة حجم العمالة لان الرواج الفندقي ينتج عنه تشغيل أعداد متزايدة من اليد العاملة بنسبة كبيرة، ولذلك تنخفض نسبة البطالة، وهو ما يحقق هدفا من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة.

وقد اشارت المادة 19 من القانون 03-01 السابق الى علاقة التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية فيما يلي:

- اعطاء دفع للنمو الاقتصادي .
- ادراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور و التكيف التكنولوجي.

– تشجيع أحداث مؤسسات جديدة و توسيع مجال نشاطها.
– تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع.
– ترقية محيط ملائم لتحفيز وروح المبادرة و تطوير السياحة.

ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أي إلى تحرير الخدمات) التي من أهمها الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية والنقل الدولي وخدمات بيوت الخبرة كلها أنشطة تتصل بروابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية.

وبالتالي هناك بعد لجلب رؤوس الأموال الأجنبية و تحصيل الإيرادات من الضرائب الموظفة على النشاط السياحي بالمناطق التراثية دون ان ننسى تطوير و توسيع القطاعات الخدماتية و قطاعي النقل والصحة و حتى قطاع التجارة و المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق المختلفة.[13]

بينما يكون تأثير التنمية السياحية على التنمية الاجتماعية: نشمله في النقاط التالية:

– تعمل على خلق العمل و حل مشكلة البطالة،
- تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- تساعد على تطوير الأماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع،

– التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع و العمل على تدريبهم و تعليمهم بما يتلاءم مع السياحة ،
– تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي.[14]

دون ان ننسى تأثير التنمية السياحية على التنمية الثقافية ويكون كالتالي:

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية و التاريخية؛
- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات).

أما بالنسبة لتأثير التنمية السياحية على التنمية البيئية فنوجزه كالتالي:

- المحافظة على العناصر البيئية المختلفة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل عملي سليم. [15]
- إنشاء المحميات التراثية و الطبيعية ذات الأحكام الخاصة من اجل المحافظة على المواقع الاثرية و المناطق الطبيعية في تلك المحميات.

- دراسة و تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأي مشروع سياحي وتقييم أثاره على البيئة قبل الترخيص لذلك المشروع ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تقام في الأماكن التراثية. [16]

فالسياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة لها على ان يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية و زيادة فرص العمل للمجتمع المحلي.

إذن السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[17].

المطلب الثاني: أهمية الموروث الثقافي المادي و اللامادي في التنمية السياحية.

تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تمتلك مخزونا تراثيا وثقافيا عريقا، على صعيد بلدان العالم العربي والإسلامي وحتى العالمي، وهو التراث الذي تراكم طيلة المراحل والقرون التي مرّت بها الجزائر،ناهيك عن تعاقب الحضارات عليها، من الأمازيغية و الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، وهو ما جعل منها مرآة عاكسة لماضيها وحاضرها ومستقبلها .

وقد عرفت منظمة اليونيسكو الموروث الثقافي او التراث الثقافي بأنه " ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما او مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ثم وهبت للأجيال القادمة " [18]

ورغم الأفكار المتعددة التي أطلقت على الموروث الثقافي إلا أنها تجتمع في كونه يجمع الذاكرة الجماعية الوطنية، لان الموروث يقتضي بالضرورة إن يشتمل على ذكر دلالة النقل و الاستمرار و التي هي من صميم معنى الموروث من حيث اللغة و الاصطلاح ، فالموروث الثقافي يقتضي يعبر عن العادات و التقاليد لمجتمع من المجتمعات، ويمتاز بالاستمرارية بالتوارث جيلا بعد جيل، و من ثمة يبقى حيا في ضمائر العقول البشرية.

ومنذ انضمام الجزائر لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي لسنة 1972 وغيرها من الاتفاقيات ذات الشأن، و المتتبع للتشريعات الجزائرية يجد ان المشرع نص على حماية التراث الثقافي منذ الاستقلال من خلال الأمر 67-281 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن و الآثار التاريخية والطبيعية ، وقد تم تعديله بالقانون 98-04 المتعلق بالتراث الثقافي وعرفته المادة الثانية بأنه :" ..جميع الممتلكات

الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على ارض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.

وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية و إبداعات الأفراد و الجماعات عبر العصور و التي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا "

وعليه مما سبق يفهم إن المشرع الجزائري حاول إعطاء تعريف دقيق للتراث الثقافي بمختلف عناصره سواء كان عقار أو منقول، و سواء أكان موروثا ماديا أو غير مادي، وسواء كان عاما أو خاصا. [19]

وقد أشارت المادة الثالثة من قانون 98-04 (20) إلى ثلاثة أقسام هي:

- الممتلكات الثقافية العقارية.
- الممتلكات الثقافية المنقولة.
- الممتلكات الثقافية غير المادية.

فهذا التراث الثقافي المادي واللاّمادي للجزائر جعلها وجهة سياحية بامتياز، لاكتشاف الآثار والمعالم القيمة التي يزخر بها هذا الوطن، كما أنّ غناها بالمنشآت الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية أهّلها لأن تكون عماد النشاط الثقافي والسياحي للمدينة، وأكسبها مكانة مهمة على صعيد المنتوج السياحي الوطني، وفضلا عن ذلك منحها شهرة دولية متميّزة. هذا الموروث الثقافي مكن الجزائر من ولوج عالم السياحة الثقافية على المستوى العالمي ليُصبح حلقة مهمة ضمن الجولات السياحية للمدن العتيقة المتواجدة عبر مختلف ربوع الوطن. ونتيجة لما يتوفّر عليه وطننا من مواقع أثرية هامة، تمّ تصنيف العديد منها من طرف منظمة اليونسكو كتراث إنساني وعالمي،كالطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب، حي القصبة، وغيرها من المناطق والمواقع التي جعلت من الجزائر قبلة للوافدين من مختلف جهات العالم، وتصبح بذلك أحد الأقطاب السياحية المهمة، حيث أنّالكمّ الهائل من المكونات التراثية والتعابير الثقافية يمكن أن يشكّل قاعدة لقيام نهضة سياحية قوية، غير أنّ ذلك يتطلّب المزيد من العمل وتطوير الإمكانيات وتوظيفها بشكل إيجابي في إطار مشروع ثقافي سياحي متكامل يهدف إلى حماية هذا التراث. فهذا التنوّع الثقافي من شأنه أن يسهم في تطوير القطاع السياحي، على اعتبار أنّ السياحة الثقافية هي المقوّم الأساسي للسياحة من جهة، وغالبا ما يكون الدّافع الأساسي لهذه السياحة هو الثقافة، من خلال زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف،والمشاركة في المعارض والمهرجانات.

وتعتمد السياحة الثقافية على التراث الثقافي المادي وغير المادي، وتعدّ الجزائر واحدة من الدول الغنية بالموروث الثقافي، لذلك ساهمت بشكل كبير في إحياء العلاقة بين الثقافة والسياحة ، و من خلال تفعيل دور المواقع الأثرية، واستحداث بعض النشاطات الفنية والأدبية، وإشراك شعبها في السياحة، على اعتبار أنّه الفاعل الرئيس في نجاح السياحة في أيّ بلد كان. [21]

المبحث الثاني: الاستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر.

يتضمن أحكام صناعة التنمية السياحية في الجزائر نقطتين أساسيتين هما الأولى الإستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر، وثانيهما تكثيف تظاهرات ثقافية التي تساهم في إنجاح السياحة.

المطلب الأول: الضبط القانوني لآليات صناعة التنمية السياحية في الجزائر.

لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية.

وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة [22].

2- توفير العرض السياحي وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجات السواح.

وقد أكد وزير السياحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذلك ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع.

وقد تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية و الاستثمار.

وقد أكد أعضاء المجلس أن مشروع القانون هذا من شأنه تحديد المواقع السياحية وحمايتها من الخطر العمراني ومن المناطق الصناعية للقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية.

بالإضافة إلى اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، إذ يهدف إلى تحديد كيفيات تطوير الأنشطة السياحية و منشآتها الأساسية مع مراعاة واجبات الاستغلال العقلاني للمناطق السياحية، خصوصيات المناطق و إمكاناتها و الاحتياجات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

وهذا المخطط يحدد قواعد وشروط المحافظة على المواقع و مناطق التوسع السياحي، وأيضا يحدد شروط وكيفيات إقامة المشاريع السياحية و تخديد دفتر شروط الاستغلال للمواقع السياحية.

ويشمل هذا المخطط على حسب القانون 20/01 [23] و القانون 03/03 ما يلي:

– حماية الجمال الطبيعي و المعالم الطبيعية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.

– انجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شانها إحداث تنمية متعددة الأشكال التي تزخر بها مناطق التوسع و المواقع السياحية. [24]

– يأخذ مخطط التهيئة السياحية بعين الاعتبار على وجه الخصوص الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و الالتزامات الخاصة باستغلال العقلاني المنسجم للمناطق و الفضاءات السياحية.

فيعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ:

1- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 وتم تمديده الى غاية 2030 [25] في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل.

2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

3- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

4- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة ، إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات:

1- تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

2- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.

3- إعداد برنامج نوعية سياحية.

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/ شرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى [26].

6- المطلب الثاني: تكثيف تظاهرات ثقافية تساهم في إنجاح السياحة.

تعتبر النشاطات الثقافية والفنية، الوطنية منها والدولية التي تنظّمها الجزائر، عاملا أساسيا في إنجاح السياحة في هذا البلد، فليس الهدف من هذه التظاهرات هو تنظيم نشاطات تنتهي بانتهاء الحدث، فهي تلعب دورا فعّالا ليس فقط على القطاع الثقافي وإنّما أيضا على قطاع السياحة. فالفِرق المسرحية والموسيقية من أكثر الفرق القادرة على إقامة النشاطات الثقافية المتنوعة المرتبطة بالتنشيط السياحي، كما يمثّل التراث الأدبي والاجتماعي والموسيقي مادة ثقافية سياحية حيّة بإمكانها تقديم نظرة عن هذا الوطن، حيث يمكن التعريف بهذا التراث من خلال تنظيم المسرحيات والحفلات الموسيقية والعروض الكشفية في الأماكن التّاريخية والأثرية.

كما يمكن للمراكز الثقافية أن تكون رافدا ناجعا لتنشيط السياحة الثقافية سواء بالنسبة للسياحة الداخلية أو الوافدة، من خلال تقديمها لعروض ونشاطات فنية تجذب السّائح.

وتنتعش السياحة الثقافية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمهرجانات، التي تساعد بنسبة كبيرة في الترويج للسياحة داخل الوطن، من خلال التعريف به، حيث تعدّ دعاية غير مباشرة للمشاركين، والأشطر لمن استطاع استغلال هاته الفرصة.

وتلعب المعارض أيضا دورا مهما في ترقية السياحة وتنشيطها، من خلال ما تحتضنه من صور، هدفها الرئيس هو التعريف بالمنطقة، وفتح شهية النّاظر إليها لزيارتها، سواء بتصوير الأماكن الرّاقية والأثرية أو تسليط الضوء على عادات وتقاليد الوطن، قد تدفع من يتطلّع إليها لاكتشافها عن قرب وليس عبر صور جامدة [27].

7- و من خلال تفعيل دور المواقع الأثرية، واستحداث بعض النشاطات الفنية والأدبية، وإشراك شعبها في السياحة، على اعتبار أنّه الفاعل الرئيس في نجاح السياحة في أيّ بلد كان.

ومن أهم المناطق التي تزخر بتراث عريق، يمكنها أن تسهم في نجاح السياحة، مدينة تيبازة الأثرية الشّاهدة على تعاقب الحضارات في الجزائر، حيث تتوفّر على آثار فينيقية ورومانية، وأماكن للخدمات السياحية المتطوّرة من فنادق فخمة وقرى سياحية ومطاعم فاخرة، كما تعتبر شواطئها من بين أجمل الشواطئ على مستوى البحر الأبيض المتوسط، مثل المنطقة الشّهيرة "شنوة" التي تجمع بين زرقة

البحر وخضرة الجبال، وهو ما أهّلها لأن تكون واجهة سياحية بالدرجة الأولى للوقوف على التراث الثقافي للجزائر .تيمقاد..مدينة أثرية رومانية توجد بباتنة، وهي المدينة الوحيدة من مدن الرومان المحافظة على هيئتها النموذجية في إفريقيا، تمّ تسجيلها في "قائمة التراث العالمي"، كونها متحف على الهواء الطلق يجمع بين الحضارة والطبيعة.

كما أنّ أهم ما تتوفّر عليه باتنة ضريح "إيمدغاسن" وهو ضريح نوميدي يتواجد ببلدية "بومية" بدائرة المعذر شمال غرب ولاية باتنة، يعتبر أقدم المعالم الأثرية بالجزائر، إذ شيّد في القرن الثالث قبل الميلاد، ويعرف بضريح الملوك النوميديين، وضريح سيفاكس، تحيط به مجموعة من القبور البربرية ويتوسّط سهولا شاسعة تحدّها جبال حزام وتافروت، يتّخذ الضّريح شكلا مخروطيا ذو قاعدة أسطوانية يبلغ قطرها 59 م، علوه 20م ويحاط ب 60عمودا.

أما "جميلة" فهو موقع أثري بولاية سطيف، عبارة عن مدرج روماني، صنّفته اليونسكو ضمن مواقع التراث العالمي، يمتد تاريخها إلى عهد الإمبراطورية الرومانية وتحت قيادة الإمبراطور الروماني "نيرفا.« جميلة اليوم محلّ استقطاب عدد هائل من السياح المارين على هذه الولاية التي تتملك أثارا رومانية من بينها الإخوة "كوزيتوسكاسفينوس كراكلا" و«فينوس" أسناء لآلهة رومانية، فقد استطاع الرومان وبإمكانيات جد تقليدية أغلبها من الحجر، أن يشيّدوا مدينة مساحتها 42 هكتارا، بها مسرح يتّسع لحوالي 3 آلاف مشاهد وعدد من المعابد، فضلا عن آثار أخرى ومواقع تبقى دائما حديث مختلف السياح الذين تطأ أقدامهم ولاية سطيف، وبالضبط جميلة أوكويكول.

إضافة إلى ذلك، تعتبر الأهقار واحدة من أروع المناطق الأثرية في الجزائر، وهي عبارة عن سلسلة جبلية شهيرة تقع في أقصى الجنوب الشرقي لولاية تمنراست، معروفة عالميا بمناظرها الخلابة وسحرها الجذّاب. بالأهقار توجد أحد أعلى القمم بالجزائر وهي قمة " تاهارت اتاكور"، وكذلك يوجد بها أحد أجمل الممرات في العالم وهو ممر "الأسكرام"، الذي يمكن منه مشاهدة أجمل شروق وغروب للشمس في الجزائر والعالم كله والمعترف به من "اليونيسكو"، كما تتواجد بتمنراست الحظيرة الوطنية بالأهقار، والتي تصنّف كأكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم، والممتدة على مساحة تقدّر بنحو 500 ألف كلم مربع تصل إلى منطقة "التيدكلت" إلى قطب سياحي ذي أهمية وطنية ودولية، بالنظر إلى ما يحتويه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات منطقة الأهقار.

إلى جانب المواقع الأثرية، تتوفّر الجزائر أيضا على معالم تُسهم بدورها في إنعاش السياحة الثقافية في الجزائر، كونها تسهمفي التعريف بثقافة وتقاليد هذا البلد ومن بينها "مقام الشهيد"، "تمثال الأمير عبد القادر"، "جامع الأمير عبد القادر" وهو مسجد درس به الكثير من أعلام الأمة منهم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، الشيخ القرضاوي والبوطي، إضافة إلى "قلعة الصحراء « بغرداية، "مسجد عبد

الحميد بن باديس"، ناهيك عن مختلف المتاحف التي تتوفّر عليها الجزائر، منها متحف الآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحف الباردو، متحف الجيش ومتحف المجاهد. [28]

الخاتمة

يتضح مما سبق ذكره أن ترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

ومن أهم **النتائج** التي يمكن استخلاصها ما يلي:

1- التنمية المستدامة مفهوم واسع يشمل كل ميادين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدف بالخصوص إلى تحقيق حياة الرفاهية لأجيال الحاضر وضمان الحياة الكريمة للأجيال القادمة.

2- ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية،...الخ)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة.

3- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب.

4-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه.

6-اكتظاظ بعض المنشآت السياحية.

7- غياب طرق ابداعية للتسيير السياحي .

8- عدم الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الجديدة للسياح.

9- عدم توفير وسائل تكنولوجية جديدة لتبيين و تشجيع السياحة الثقافية.

10- التخوف من التسويق المفرط للثقافة المحلية السياحية مما قد يؤدي الى زوالها او انقاص قيمتها.

11-عدم تالق الوجهة السياحية لعدم وجود نشاطات كافية لجذب السياحيين .

وعليه نقترح **الاقتراحات** التالية:

1-الاهتمام بتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع بشكل عام والعام لينفي مجالات السياحة المختلفة والأجهزة الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف الوسائل المتاحة بالإضافة إلى وضع برامج ثقافية التي يمكن من خلالها أن ترفع من مستوى الثقافة السياحية لدى جماهير المجتمع.

2-ضرورة إدخال الثقافة السياحية في المناهج التربوية ولتعليمية بشرط أن يكون ذلك بشكل صحيح بحيث لا يتعارض معديننا وقيمنا.

3-العمل على تدريب وتكوين رجالا لأمن تكوينا سياحيا وثقافيا وتاريخيا وليس فقط أمنيا خاصة أولئك الذين يعمل ونفي المواقع السياحية والأمنية حتى يحسنوا التعامل مع السياحة.[29]

4-القيام بحملات توعية شاملة تستهدف السكان المحليين في المجتمعات المضيفة للسياح تشترك فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من أجل خلق عقلية سياحية متفهمة من أجل توعية المواطنين بكافة هيئاتهم وطبقاتهم بأهمية السياحة وتنمية مشاعر الترحيب الجيد وحسن الاستقبال لديهم وتعريفهم بأهمية أثار التي تعود عليها السياحة إن ساهموا في إنجاح أنشطتها وآليات الحفاظ عليها لتفعيلها.

5- ضرورة التأكيد على إشراك المواطنين في عملية التخطيط السياحي بما لديهم من أفكار بناءة وتفعيل هذه الأفكار في إطار التنمية السياحية ، فضلا توسيع مفهوم الجدوى من السياحة ليتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الجدوى الاجتماعية والثقافية والبيئية والمعرفية حتى تكون مساهمة القطاع أوسع وأعمق في التنمية.

6- الاهتمام بالتربية والتعليم الطلابي في مراحل مبكرة، لتوضيح كيفية التعامل مع المنتجات السياحية وإدراك أهميتها والمحافظة عليها، فضلا عن بناء الوعي بأهمية السياحة في أذهان المدرسين في الجامعات على اختلاف مواقعهم مع ضرورة طرح مساقات دراسية ضمن متطلبات الجامعة الاختيارية والالتزام بتدريسها بكفاءة عالية.

7- عقد ندوات ومحاضرات ورشات عمل توعية ونشرها بوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية حول أهمية السياحة ودورها عبر كافة البلد المضيف.

8- التأكيد على برامج الرحلات والزيارات المدرسية والجامعية للمعالم السياحية والتاريخية في البلد وذلك لتفعيل دور الشباب في التنمية السياحية من خلال خلق مزاج ايجابي تجاه السياحة.

9- تفعيل دور الإعــلام يحتاج إلى إبراز دور القطاع الخاص ومسنادته مع القطاع العام، باعتباره مكملا له.

10-تشجيع وإشراك القطاع الخاص في رفع مستوى الخدمات المقدمة للسائح في المواقع الأثرية والسياحية.

11-السعي لتوحيد الجهود ما بين كل الجهات المعنية في قطاع السياحة والإعلام لإعداد خطة وطنية شاملة تساهم في عملية الترويج السياحي للمواقع الأثرية والسياحية ورفع مستوى الوعي السياحي في المجتمع.

12- تكريس وتفعيل منظومة تشريعية محددة و صارمة لحماية السياحة الثقافية.

13- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية. [30]

الهوامش

1- قاسم كريم ،(**السياحة الثقافية رافد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر)**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5 ، العدد التاسع ، 2019، ص 312.

2 – مروان سكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي** ، دار مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص 13.

3 –القانون 01/03 **المتعلق بالتنمية المستدامة و السياحة** المؤرخ في 17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية ، 2003 ، ص 11.

4 – القانون 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003المتعلق **بمناطق التوسع و المناطق السياحية**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2003، العدد 11.

5-درار نسيمة ،**(النظام القانوني للاستدامة السياحية في الجزائر)**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 1 ،العدد2 ، 2014 ،ص 75.

6-القانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011 **المتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2011، العدد 13.

7- محمد فريد عبد الله، **إستراتيجية السياحة المستدامة** ، دار الأيام للنشر و التوزيع ،الأردن، 2015،ص24.

8-قاسم كريم: المرجع السابق ، ص 315.

9 – عميش سميرة ،"**أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة الجزائر**– من الموقع ، تاريخ الاطلاع 2018www.jefpedia.com/10/05

10 – نعيمي حكيمة ، براهيمي بلحراث حياة ،**(بلورة الوعي السياحي كأحد السبل لتنمية السياحة المستدامة– قراءة تحليلية حول التجربة الأردنية–)**، مجلة دفاتر بوادكس ،العدد 08 ، 2007 ، ص 51.

11- موفق عدنان،**أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، ، الاردن، 2010،ص14.

12- زيد منير عبوي،**السياحة في الوطن العربي دراسة لاهم المواقع السياحية العربية** ،الطبعة الاولى ،دار الراية للنشر، الاردن،2007، ص43.

13- محمد سويلم،**(الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي و اثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07،العدد 05 ، 2018، ص 253.

14-مصطفى يونسي،**(دور و اهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – حالة الجزائر –) ،** مجلة دراسات و ابحاث ، المجلد 5 ،العدد 13، 2013، ص 231.

15 – زيد منير عبوي،نفس المرجع، ص ص45-47.

16- درار نسيمة ، المرجع السابق ، ص 81.

17-عصام حسن السعيدي، **الدلالة و الارشاد السياحي: الطبعة الاولى**، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2008 ،ص.127

18–**منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة** من الموقع الالكتروني www.unesco.org تاريخ الاطلاع عليه بتاريخ 1 سبتمبر2019، على الساعة 15:30.

19– محمد سويلم ، المرجع السابق ، ص 242.

20– القانون 98–04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 **المتعلق بحماية التراث الثقافي** ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 17 يونيو 1998، العدد 44.

21– هدى بوعطيح،**(حين يصبح الموروث الثقافي رافدا لإنعاش السياحة في الجزائر)**، مقال في جريدة الشعب ، بتاريخ 20 أفريل 2014 ، الاطلاع على الموقع الالكتروني بتاريخ 30 ماي 2019www.djazairess.com

22– زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره،ص ص 249–250.

23– القانون 01 / 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 **المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

24–محديد حميد ،**(حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري)** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 5، 2018 ، ص 302 .

25–**المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT2030** ، الكتاب 1 ، ص 74.

26 – **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية**،من الموقع:www.ons.com تاريخ الاطلاع:2011/09/08.

27– هدى بوعطيح، المرجع السابق ، www.djazairess.com

28 – هدى بوعطيح، المرجع السابق ، www.djazairess.com

29– بودربالة رفيق،**(الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي الجزائري)**، مقال بمجلة العلوم الانسانية،المجلد 3، العدد 2 ، 2016 ، العدد ال سادس ، 276 .

30– دبربيش السعيد ، شابي حليمة ،**دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة** ، مداخلة بملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 – 16 نوفمبر 2011 ، بجامعة المسيلة .